مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

زواج القاصرات/الطفلات، تهديد صامت للأسرة وللاستقرار المجتمعي
دراسة سوسيولوجية بشمال المغرب

* كريمة الوزاني الطيبي[1]
[1] علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة عبد المالك السعدي –تطوان– الدولة: المغرب

الملخص

تشكل هذه المداخلة ترجمة لدراسة ميدانية أنجزت بشمال المغرب (ضواحي مدينة شفشاون)، والتي تهدف إلى فهم الامتداد الزمني والاجتماعي لظاهرة تزويج القاصرات، وتحليل دوافعها العميقة، انطلاقا من الإشكالية الآتية: إلى أي حد يُمكن اعتبار استمرار تزويج القاصرات في المجتمع المغربي، وخاصة في السياقات القروية والهامشية، تعبيرًا عن ضعف الارتباط الفعلي بين المجتمعات المحلية والسياقات العالمية المؤطرة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان؟ وأي أثر لذلك على استقرار المجتمع وثباته؟ وقد تم اعتماد منهج دراسة حالة ومنهج تحليل الخطاب لمعالجة الإشكالية، حيث تم إجراء مقابلات ضمن مجموعات بؤرية مع عينة مكونة من 20 أسرة، قصد استكشاف البنى الرمزية والاجتماعية المؤطرة للظاهرة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تزويج القاصرات لا يستند فقط إلى مقولات دينية أو ثقافية والتي ما هي في نهاية المطاف سوى تبريرات فقط لهكذا سلوكات، بل ترتبط أساسا بالأوضاع الاقتصادية والهشة للأسرة، حيث ينظر إلى الزواج كحل لمشاكل الأسرة الاقتصادية أو الاجتماعية، كما بينت المعطيات الميدانية وجود تباين بين القوانين الرسمية والممارسات المجتمعية اليومية، وتخلص الدراسة إلى أن تجاوز هذه الظاهرة يتطلب إصلاحات متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار البعد الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، دون المساس بحقوق القاصرات، وذلك بهدف تعزيز الاستقرار المجتمعي وصيانة كرامة الفتيات في مواجهة ممارسات تلامس حدود الاتجار بالبشر.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المجتمعي، التشريعات المحلية، التهديدات الصامتة، بنية الأسرة، زواج القاصرات، المواثيق الدولية.

Child Marriage: A Silent Threat to the Family and Social Stability
A Sociological Study in Northern Morocco

* Karima Al-Wazani Al-Taybi [1]
[1]Sociology – Faculty of Arts and Humanities – Abdelmalek Essaadi University – Tetouan – Country: Morocco

Abstract

This paper presents the findings of a field study conducted in northern Morocco (on the outskirts of the city of Chefchaouen), which aims to understand the historical and social dimensions of the phenomenon of child marriage and to analyse its underlying causes, based on the following research question: To what extent can the persistence of child marriage in Moroccan society, particularly in rural and marginalised contexts, be regarded as an expression of the weak actual link between local communities and

*عناوين البريد الإلكتروني makiassaraji@hotmail.com تاريخ استلام البحث 20 مايو2025 استلام رد المحكمين 29 يونيو2025 تم قبوله 30 نوفمبر 2025 تاريخ النشر 8 نوفمبر 2026

the global context framed by international human rights conventions? And what impact does this have on the stability and cohesion of society? A case study approach and discourse analysis were adopted to address this research question, with focus group interviews conducted with a sample of 20 families to explore the symbolic and social structures underpinning the phenomenon.

The study's findings revealed that the marriage of minors is not based solely on religious or cultural arguments – which are, ultimately, merely justifications for such behaviour – but is primarily linked to the family's economic and precarious circumstances, with marriage being viewed as a solution to the family's economic or social problems. Field data also revealed a discrepancy between official laws and everyday social practices, The study concludes that overcoming this phenomenon requires balanced reforms that take into account cultural, economic and social dimensions, without compromising the rights of underage girls, with the aim of promoting social stability and safeguarding the dignity of girls in the face of practices that border on human trafficking.

Keywords: Social stability, local legislation, silent threats, family structure, child .marriage, international conventions

المقدمة: (الإشكالية، أهمية الموضوع، الإطار النظري والمنهجي):

في ظل تأثيرات العولمة التي تسعى إلى توحيد المنظومات الاجتماعية والقيمية، أصبحت المجتمعات العربية –ومنها المجتمع المغربي– في مواجهة توترات حادة بين التزاماته بالمواثيق الدولية–الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(CEDAW 1979)، اتفاقية حقوق الطفل(CRC 1989) ، وبين التشريعات والممارسات المحلية التي تستند غالبا إلى تأويلات دينية وثقافية، وتعد ظاهرة زواج القاصرات من أبرز مظاهر هذا التوتر.

ففي الوقت الذي تشهد فيه المجتمعات تحولات عميقة تمس بنياتها الاجتماعية والثقافية والتشريعية، وتبرز ظاهرة زواج القاصرات كإحدى الإشكاليات التي تُظهر التوتر الواضح بين المواثيق الدولية التي تدعو إلى حماية حقوق الطفل، وبين التشريعات المحلية التي تُبقي الباب مفتوحًا أمام استثناءات تحت ذريعة الأعراف والتقاليد.

وفي هذا السياق، يعيش المجتمع المغربي، لاسيما في المناطق الهامشية مثل ضواحي مدينة شفشاون، اختبارا عسيرا يفضح التناقض بين محاولات الدولة الالتزام بالحقوق الدولية، والممارسات اليومية للساكنة(للمجتمع الشاوني) المقرونة بالتأويلات الثقافية والدينية، وهو ما دفعنا لإنجاز دراسة ميدانية بالمجال المدروس للوقوف على حقيقة وواقع الظاهرة ومحاولة فهم عمقها والنتائج المترتبة عنها.

ومنه تم استنباط الإشكالية العامة التالية:

إلى أي حد يُمكن اعتبار استمرار تزويج القاصرات في المجتمع المغربي، وخاصة في السياقات القروية والهامشية، تعبيرًا عن ضعف الارتباط الفعلي بين المجتمعات المحلية والسياقات العالمية المؤطرة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان؟ وأي أثر لذلك على استقرار المجتمع وثباته؟

وقد ساعدتنا صياغة الإشكالية العامة على تحديد مؤشرات القياس والتي تمت صياغتها وفق الإشكاليات الفرعية التالية:

1- أي دور للثقافة المجالية والمحلية في مقاومة التحديث والتغيير مما جعل زواج القاصرات مستمرا رغم الإطار القانوني الذي يقيده؟

2- كيف تؤثر ظاهرة زواج القاصرات على وظائف الأسرة وعلى أدوار الفتاة القاصر داخل النسق العائلي؟

3- إلى أي حد يمكن اعتبار زواج القاصرات شكلا من أشكال العنف الرمزي والاقتصادي الذي يعيد إنتاج الهشاشة والتفاوت داخل النسيج المجتمعي المحلي مما يؤثر على تماسك المجتمع واستقراره؟

تحليل الظاهرة والبحث عن تفكيك لمتغيرات الإشكالية العامة ألزمنا اتباع منهج مركب يشمل أساسا مقاربات كيفية(منهج دراسة الحالة، ومنهج تحليل الخطاب)، وتحديد مجال جغرافي محصور في حدود منطقة الشاون(شفشاون) وبالتحديد في أربع جماعات قروية متواجدة بالإقليم وأذكر: باب تازة، بني دركول، بني سلمان، تانقوب، حيث تم اعتماد عينة بحث تضم ما يقارب 20 أسرة، شهدت زواجا للقاصرات(ممن مررن بالتجربة أو شاهدنها)، وتم جمع المعطيات بالاعتماد على مقابلات نصف موجهة مع مجموعات بؤرية لتشجيع المشاركين في البحث على التعبير عن أوضاعهم وواقعهم، إذ كل أسرة ضمت ربة البيت و/أو رب الأسرة والمتعايشين معهم، فتم التركيز على جمع شهادات مباشرة، وتحليلها انطلاقا من المنظور البنائي-الوظيفي، ومقارنته بالتحليل النسقي، أما حدود الدراسة فقد امتدت من شهر نونبر 2024 إلى مايو 2025.

ويمكن إجمال خصائص عينة البحث في الجداول التالية:

خصائص العينة:

جدول (1): المجال الترابي للعينة:

الجماعة	التكرار	النسبة المئوية %
باب تازة	7	35
بني دركول	5	25
بني سلمان	3	15
تانقوب	5	25
المجموع	20	100

تحليل واستنتاج:

تشكل جماعة باب تازة الجماعة الأكثر تمثيلية في عينة البحث بنسبة 35%، بينما تساوت نسب التمثيلية بين جماعتي: بني دركول وتانقوب بنسبة 25% لكل منهما، في حين شكلت جماعة بني سلمان أقل نسبة ممثلة في عينة البحث حيث بلغت 15%، ويلعب المجال الترابي دورا أساسيا مؤثرا في متغيرات البحث: زواج القاصرات، إذ ان الجماعات الأربع تنتمي إلى الوسط القروي، حيث يسود نمط اجتماعي تقليدي يغلب عليه الطابع المحافظ، سواء في التصورات أو الممارسات المرتبطة بالأسرة، والعلاقات الزوجية، وتحديدا مسألة تزويج القاصرات.

ففي هذه المناطق، لاتزال التمثلات الثقافية والدينية إلى جانب البنية الاجتماعية والاقتصادية، تساهم في تطبيع ظاهرة زواج القاصرات، إما باعتبارها حلا للوضعية الاقتصادية الهشة أو حماية للبنت مما ينظر إليه ك:(انزلاق أخلاقي) محتمل، كما أن ضعف الولوج إلى التعليم نظرا لبعد هذه المناطق عن المؤسسات التعليمية الإعدادية والتأهيلية الثانوية، واستمرار الأمية، خاصة في صفوف الفتيات، يعززان من حضور هذا النوع من الزواج كخيار (اجتماعي مقبول) في نظر العديد من أسر المنطقة.

جدول (2) مجال عيش الحالة: الزوجة القاصر

مكان الاستقرار	التكرار	النسبة المئوية
مع أسرتها	4	20
مع أسرة زوجها	13	65
سكن مستقل	3	15
المجموع	20	100

تحليل واستنتاج:

من الملاحظ ومن خلال الجدول أعلاه أن 65% من الفتيات القاصرات اللواتي شملتهن العينة يعشن مع أسرة الزوج، وهو ما يعكس استمرار نمط الزواج المقرون بالإقامة داخل بيت العائلة، وهو نمط يرتبط غالبا بسيطرة الأسرة الممتدة على الحياة الزوجية، وبخاصة في المناطق القروية ويؤثر سلبا على استقلالية الزوجة/الطفلة وقدرتها على اتخاذ قرارات داخل العلاقة الزوجية، في حين أن نسبة محدودة والتي تمثل 20% من المبحوثات استمررن في العيش مع أسرهن بعد الزواج، ما قد يشير (وكما سيتبين فيما بعد) إلى حالات خاصة، حيث توجد حالة متزوجة لكن زوجها يتواجد خارج البلد(مهاجر في أوروبا ولا يحضر إلا مرتين في السنة، ومن حين لآخر تذهب لزيارة وخدمة أسرته في غيابه ثم تعود لمنزل والديها)، كما أن هناك حالة تم الزواج بما يعرف في المغرب ب(زواج الكونطرا) زواج مؤقت بالاتفاق مع والد الزوجة/القاصر حيث يستفيد هذا الأخير من مبلغ مالي يقدم له مقابل منح ابنته للزوج(المشتري/ أو المكتري..)،ولم نجد سوى نسبة 15% من القاصرات اللواتي يعشن في سكن مستقل.

مما سبق يتضح أن زواج القاصرات غالبا ما يتم دون توفير بيئة مستقلة أو آمنة نفسيا واجتماعيا لهن، الإقامة في بيت العائلة (وخاصة بيت الزوج) تعمق من تبعية الفتاة القاصر لسلطة الزوج وأسرته، وتضعف قدرتها على التفاوض أو حماية حقوقها داخل العلاقة الزوجية، خصوصا في ظل غياب النضج العاطفي والدعم المؤسسي أو المجتمعي.

جدول (3): عدد أفراد الأسرة حيث تعيش الحالة.

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل قطعا من 3 أفراد	2	10
بين 3 و6 أفراد	12	60
أكثر قطعا من 6 أفراد	6	30
المجموع	20	100

تحليل واستنتاج:

إن طرحنا لمؤشر عدد أفراد الأسرة التي تعيش معها الطفلة/ الزوجة القاصر، وهو مؤشر مهم وحاسم لأنه يشير إلى أن الطفلة القاصر المتزوجة لا توجد في فراغ اجتماعي، بل تنتمي إلى بنيات أسرية تختلف من حيث الحجم والتركيب، مما يؤثر بشكل مباشر على طبيعة حياتها اليومية واستقلاليتها داخل مؤسسة الزواج.

فحسب الجدول السابق، فإن نسبة 60% من القاصرات المتزوجات يعشن ضمن أسر يتراوح عدد أفرادها بين 3 و6 أفراد، وهي في الغالب أسرة الزوج، حيث تستقر الفتاة داخل بنية عائلية تشمل الزوج ووالديه، وربما إخوته أو أحد أفراد العائلة الممتدة، هذا الوضع يضعف استقلاليتها ويجعلها عرضة للهيمنة العائلية، خصوصا مع محدودية خبرتها وصغر سنها.

أما نسبة 30% من الزوجات القاصرات فيعشن ضمن أسر تضم أكثر من 6 أفراد، فهن في وضع أكثر تعقيدا، إذ تصبح الطفلة القاصر جزءا من أسرة كبيرة العدد، غالبا ما تتسم بضعف الموارد الاقتصادية وضيق الفضاء السكني، مما يزيد من حدة التوتر والصراعات الداخلية ويقلل من فرصها في التمتع بخصوصية أو دعم نفسي.

في المقابل نجد فقط10% من القاصرات يعشن ضمن أسر صغيرة (أقل من 3 أفراد)/ ما يفترض أنه يوفر بيئة أكثر هدوءا واستقلالية(مثل أن تعيش فقط مع زوجها وطفلهما، أو مع والدته فقط)، غير أن هذا النوع من العيش لا يعكس بالضرورة استقرارا حقيقيا خاصة إذا كان مقرونا بضعف الاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي وعليه فإن تحليل معطى عدد أفراد الأسرة يكشف أن الفتاة القاصر بمجرد دخولها مؤسسة الزواج، تزج داخل أنماط سكن عائلية تهيمن عليها الثقافة الأبوية، وتضعف تمكينها الذاتي، وتزيد من احتمالات تعرضها للضغط والعنف والعزلة الاجتماعية.

جدول (4): الحالة العائلية:

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية
متزوجة	14	70
مطلقة	3	15
أرملة	1	5
منفصلة	2	10
المجموع	20	100

تحليل واستنتاج:

يتبين لنا من خلال الجدول أن نسبة المتزوجات القاصرات المستمرة في علاقتها الزوجية تمثل 70%، وهذا يدل على استمرار العلاقة الزوجية في أغلب الحالات، لكن لا يمكن اعتبار ذلك بالضرورة مؤشرا على الاستقرار، خاصة في ظل ما تم رصده سابقا من هشاشة في مكان الاستقرار (استقرارهن داخل أسر ممتدة أو غير مستقلة)، وانتماء عدد كبير منهن لأسر كبيرة أو متوسطة العدد، استمرار الزواج قد يكون نتيجة لضغط اجتماعي أو غياب البدائل لا اختيارا حرا نابعا من نضج أو رغبة شخصية.

أما فئتا المطلقات(15%) والمنفصلات(10%) تمثل ربع العينة، وهو رقم كبير إذا ما اعتبرنا صغر سنهن وحداثة عهدهن بالزواج، ما يعكس هشاشة العلاقة الزوجية الناتجة عن غياب الاستعداد النفسي والاجتماعي، وعدم النضج العاطفي والاقتصادي، كما أن العيش وسط أسرة الزوج أو في أسر مكتظة (كما رأينا في الجداول السابقة) يزيد من احتمالية نشوء نزاعات وانهيار العلاقة الزوجية، أما تواجد حالة أرملة واحدة ممثلة ب 5%، فعلى الرغم من ضآلتها فإن وجودها يؤكد أن الزواج في سن مبكرة لا يعفي الفتيات من صدمات الحياة، ويزيد من الهشاشة النفسية والاجتماعية، خصوصا إذا تركت بدون دعم مؤسساتي أو أسري.

استنتاج عام:

يتبين من خلال ما سبق أن الفتيات اللواتي يعشن مع أسرة الزوج(65%) في بنية أسرية متعددة الأفراد(بين 3 و6 أفراد أو أكثر)، يعانين من تبعية مطلقة وقلة في الاستقلالية، مما يضعف من إمكانية تدخل الفتاة في تسيير علاقتها الزوجية أو حماية حقوقها وبالتالي يسهم في ارتفاع حالات الطلاق والانفصال.

من جهة أخرى، الزواج في بيئة يغلب عليها الطابع القروي المحافظ كما راينا في الجماعات الأكثر تمثيلا(باب تازة، ابني دركول..)، يجعل الانفصال أو الطلاق وصمة اجتماعية، وهو ما يفسر استمرر عدد كبير من القاصرات في الزواج رغم هشاشة العلاقة، وربما معاناتهن في صمت.

عتبة مفاهيمية ونظرية:

شهد المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة، تحولات متسارعة مست مختلف البنى الاجتماعية، وعلى رأسها بنية الأسرة، التي لم تعد تتماهى كليا مع الأدوار التقليدية التي ارتبطت بها في السابق، ورغم تطور المنظومة التشريعية المغربية، خاصة بعد إصلاح مدونة الأسرة لسنة 2004، فإن ظاهرة زواج القاصرات لا تزال مستمرة، حيث كانت موضوع دراسة عند العديد من الباحثين والمؤسسات الأكاديمية، أذكر على سبيل المثال: دراسة الدكتور أحمد شراك: زواج القاصرات بجهة فاس مكناس سنة (بدعم من مركز حقوق الناس بفاس) سنة 2015، ثم دراسة فريدة بناني: تزويج الطفلات عنف مؤسسي ورق معاصر واتجار بالأشخاص، سنة 2022، وقد اعتمدنا على هاتين الدراستين كمراجع أساسية لهذه المداخلة، وقد أظهرت المعطيات المتوفرة أن الظاهرة سواء في امتدادها الزمني أو انتشارها المجالي، لازالت تثير الكثير من النقاش العمومي، وتستدعي المزيد من البحث والتفكير في سبل معالجتها والتحسيس بمخاطرها، إذ لازالت تسجل بنسب مرتفعة في مجموعة من المناطق، وعلى رأسها منطقة شمال المغرب، التي تجمع بين الامتداد الحضري والبؤر القروية التي مازالت تخضع بقوة لسلطة العرف والتقاليد.

يطرح هذا التناقض الملموس بين القوانين الحديثة والممارسات المجتمعية التقليدية إشكالا سوسيولوجيا يتجاوز الأبعاد القانونية، نحو مساءلة أعمق للبنى الاجتماعية والثقافية التي تعيد إنتاج الظاهرة، فزواج أو بالأحرى تزويج القاصرات، باعتباره فعلا اجتماعيا مركبا، يترجم اختلالا في التوازن بين الديناميات التحديثية من جهة، وبين أنماط اجتماعية تقليدية مازالت تؤطر اختيارات الأفراد والجماعات من جهة أخرى.

ولفهم الإشكالية أكثر وجب الوقوف عند بعض المفاهيم الأساسية حيث سنقتصر هنا على مفاهيم: القاصر، الزواج والعنف الصامت.

1- على مستوى المفاهيم:

القاصر: لغة من قصر الشيء بالضم يقصر قصرا: خلاف طال، وقصرت من الصلاة أقصر قصرا والقصير: خلاف الطويل(ابن منظور، ص:115)، وقصر عن الشيء إذا تركه عجزا، أو عجز عنه ولم يستطعه(ابن فارس القزويني، ص:104)، كما أن القاصر في اللغة معناه العاجز، أي الذي لم يبلغ النضج بعد، وعرف كذلك بأنه العاجز عن التصرف السليم، والذي لم يبلغ سن الرشد ولايزال تحت سلطة الأب أو الوصاية، وهو كذلك العاجز عن إدراك حقيقة أي أمر بسبب قصور عقله قصورا طبيعيا أو مرضيا(فريدة بناني، 2011، ص:40).

والقاصر اصطلاحا: هو من لم يبلغ بعد سن الرشد(صالح خالد، 2019، ص:131)، ومن ثم فهو من يعجز عن القيام بأي تصرف لعدم إدراكه حقيقة أي أمر بسبب قصور عقله، سواء كان القصور طبيعيا أم مرضيا.

ومفهوم القاصر اجتماعيا هو من لم يبلغ سن تحمل المسؤولية، ولم يتم اكتمال نضجه الجسمي والعقلي والنفسي"(صالح خالد، 2019، ص:132)، وبهذا الصدد يمكن العودة إلى أوكست كونت في إطار مقولته حول تطور الفكر البشري الذي اعتبر الفكر ينتقل من اللاهوت إلى الميتافيزيقا إلى العقلانية، وقد نتساءل بهذا الصدد: ألا يمكن محاكاة تطور المجتمع بتطور عقل الكائن الإنساني؟ وأن الطفل القاصر هو من لم يبلغ بعد مستوى التفكير العقلاني حيث يظل متأثرا بانفعالاته وعواطفه مما يجعل سلوكاته وتصرفاته غير محكومة بضوابط عقلانية كما ذهب إلى ذلك دافيد لوبروتون(David Le Breton, 2004: p: 361)، ومن تم لا يمكن محاكمته ومتابعته بقوانين عقلانية وضوابط موضوعية.

الزواج: من "الزوج" وهو خلاف الفرد، والزوج هو الفرد الذي له قرين،...، تزوجت امرأة أي اقترنت بها، وتزوج يعني أيضا نكح(ابن منظور، المجلد السابع، ص:67)، ومنها أخذ اقتران الرجل بالمرأة بعد أن كانا منفصلين فصارا يكونان أسرة واحدة، ولذلك يعني الزواج الاقتران والازدواج والارتباط، وهو من باب المفاعلة لأنه لا يكون إلا من اثنين(ابن فارس القزويني، ص:1)، أما مفهوم الزواج في الاصطلاح فقد شهد توجهين: تعريف الفقهاء القدامى: "عقد يفيد ملك المتعة، أي عقد يفيد حل استمتاع الرجل من امرأة يمنع من نكاحها مانع شرعي قصدا"(فريدة بناني، 2011، ص:32)، ويعرف من قبل المحدثين ب: "الآثار المترتبة عليه ومنه: المحبة والمودة والتعاون والرحمة والألفة وحسن المعاشرة وتبادل الحقوق والواجبات لكلا الطرفين"(فريدة بناني، 2011، ص:32).

ولعل المعتمد هو أن الزواج: "عقد يتضمن إباحة الاستمتاع بالمرأة بالوطء والمباشرة والتقبيل والضم وغير ذلك إذا كانت المرأة غير محرم بنسب أو رضاع أو صهر.."(فريدة بناني، 2011، ص:33).

وقد عرفت مدونة الأسرة الزواج في مادتها الرابعة بأنه: "ميثاق تراض وترابط شرعي بين رجل وامرأة على وجه الدوام، غايته الإحصان والعفاف وإنشاء أسرة مستقرة برعاية الزوجين طبقا لأحكام هذه المدونة"(مدونة الأسرة، 2004، المادة:4).

استنادا إلى هذه التعاريف تطرح إشكالية زواج القاصر، فهل هو زواج بالمعنى الذي عرضناه سابقا، أم أنه تزويج بالقسر(بالغصب)؟ إذ يعد التزويج زواجا لكنه ليس بين شخصين متكافئين سنا وعقلا...، بل يتم بين شخص وموكل/ أو نائب الشخص الثاني، وبناء عليه يمكن القول: "كل زواج متوقف على موافقة أو رضا النائب الشرعي قبل سن الثامنة عشرة يعتبر تزويجا للأطفال"(مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ص:4).

وقد جاء في هذا الشأن بتقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول: "منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء على هذه الممارسة" بأنه يعني "زواج الأطفال" الزواج الذي يكون فيه أحد الطرفين على الأقل طفلا". ووفقا لاتفاقية حقوق الطفل، فالطفل هو: "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة..."(تقرير اليونيسيف، المادة:209).

العنف: بالفرنسية violence وهو: "مفهوم مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة، والعنيف(le violent) هو المتصف بالعنف، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضا عليه من الخارج فهو بمعنى ما "عنيف"، ويمكن القول إن العنف هو استخدام القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون"(جميل صاليبا، 1982، ص:113)، كما يمكن تعريفه بكونه: الشدة والمشقة، وهو كل سلوك مؤذ للآخرين، سواء على المستوى الجسدي أو النفسي أو اللفظي أو جميعهم، والأذى هنا مرتبط بما يمكن أن يتركه من آثار قد تمس الفرد أو المجتمع أو هما معا(ابن منظور، المجلد العاشر، ص:204)، وإذا كان العنف في حد ذاته ظاهرة اجتماعية، فتحليلها سوسيولوجيا يقتضي ربطها بالسياق العام الذي أنشأها، ولعل اعتبار العنف تعبيرا عن تعسف في استعمال القوة، فإنه بهذا المعنى يحيل إلى فعل وتصرف يتم من خلاله خرق للقوانين المقدسة، حيث الميل لإخضاع الآخر رغما عنه.

وقد يتمظهر العنف من خلال العديد من الصور فنجد:

العنف الجسدي: وهو العنف الذي تكون آثاره بادية على جسم الإنسان(الجسد)، قد يتضمن: الضرب والشد وإحداث الكسور والحروق وغيرها، وكذلك المنع من الطعام والشراب، كما أن الوطء أو ممارسة الجنس بالقوة وبدون رضا الطرف الآخر يدخل في خانة العنف الجسدي، ويعتبر العنف الجسدي أكثر أنماط العنف الأسري شيوعا.

العنف النفسي: هو الذي قد يؤثر في الفرد دون أن تكون له آثار ظاهرة على الجسد...، وفي هذا الإطار قد يدخل العنف اللفظي أو بشكل أعم العنف الرمزي، والرمزي هنا دلالة على مختلف الأشكال التي قد يتعرض لها الفرد في علاقته مع فرد آخر والتي قد تؤثر على حالته النفسية ووضعيته أو/و مكانته الاجتماعية أو الاقتصادية...، ومنه العنف الرمزي الذي تطرق إليه بيير بورديو، والذي يقصد به تلك السلوكيات التي لا تؤثر على الجسد بشكل مباشر، ولكن تأثيرها يتجلى من خلال استدخال عمليات التمييز والعزل التي ينهجها الفعل الاجتماعي وذلك بفرض وترسيخ بعض الدلالات وما تستلزمه من نبذ، فهو انتقاء/تمييز تعسفي تقوم به موضوعيا جماعة أو طبقة من خلال تعسفها الثقافي"(بيير بورديو، 1994، ص:11)، كما يعبر عما تغرسه الثقافة في نفوس الأفراد من قبول للخضوع والخنوع، بل والانخراط في ترسيخ التمييز والتراتبية التي قد تقصي فئة من العيش بكرامة، وهناك من يعتبره عنفا ناعما(مقبولا)، لدرجة عدم القدرة/عدم التفكير في خلق جبهة للمقاومة والمواجهة، وقد يتجسد قبول العنف الناعم من خلال الرموز المستعملة ومن خلال كل أشكال التواصل: اللغة، الكلام، إلقاء التحايا...، بل قد تشمل كل أشكال الإقناع الصامتة التي تتم بفعل التربية ووفق النظام الاجتماعي العادي:" يتمأسس العنف الرمزي بواسطة الانتساب الذي لا يستطيع المهيمن عليه إلا منحه للمهيمن(إذن للهيمنة)، وذلك عندما لا يحظى المهيمن عليه إلا بأدوات المعرفة المشتركة بينهما، والتي ليست سوى صورة تستوعب علاقة الهيمنة وتجعلها تظهر على أنها طبيعية أو بتعبير آخر، عندما تكون الترسيمات التي يستخدمها المهيمن عليه ليدرك نفسه ويقيمها أو ليقيم ويفهم المهيمنين هي النتاج لاستدماج الترتيبات(classements)"(بيير بورديو، 2009، ص:62).

ومن أشكال العنف/أنواعه والذي يدخل في إطار العنف الرمزي، العنف الصامت ذلك العنف المسكوت عنه، فإذا كان مفهوم الصمت يعني السكوت وعدم الكلام، فإنه بالمقابل يحيل إلى الذهب والفضة(ابن منظور، المجلد الثامن، ص:278)، وهو ما قد يحيلنا إلى ذلك المثال المعتمد:"إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب" وهو المثال الذي يتحكم في عمليات التنشئة الاجتماعية والتي تجعل من الصمت وعدم الشكوى، والطاعة وعدم الاعتراض أو عدم نقد وضعيات اجتماعية بعينها ما هي إلا تعبير عن حسن التربية(الصمت من ذهب)، وهو ما يبرر مجموع السلوكيات التي أصبحت مقبولة، بل تدخل في إطار الطابوهات التي يحرم الحديث عنها.

2- <u>على مستوى المقاربات النظرية:</u>

من الصعب الفصل بين العلوم الطبيعية الدقيقة(وبالتحديد الفزياء) وبين العلوم الاجتماعية والإنسانية، نظرا للتاريخ المشترك بين هذه التخصصات، وتشابك مناهجها وتقاطعاتها الفكرية، ومنه فالتحول الذي شهدته العلوم الفزيائية المعاصرة لاسيما الفيزياء الكوانتية(الكوانتم) حيث اتجهت نحو دراسة الجزيئات الدقيقة التي تشكل المادة، كان له عظيم الأثر على العلوم الاجتماعية التي وجدت نفسها أمام ضرورة إعادة النظر في موضوعاتها التقليدية، حيث انتقلت من التركيز على البنى الكبرى والتنظيمات الاجتماعية إلى تحليل الوحدات الاجتماعية الصغرى أي الأفراد والمكونات الدقيقة للمجتمع(1979, R.BOUDON).

هذا التحول ساهم وواكب تصاعد الاهتمام العالمي والمحلي بحقوق الأفراد باعتبارهم فاعلين اجتماعيين مستقلين، لا مجرد عناصر منصهرة في كتل سوسيولوجية كبرى، وقد برز هذا التوجه بشكل جلي مع الحركات النسوية من خلال ازدياد التركيز على حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق المهاجرين، حقوق الأقليات....، في إطار ما يعرف بمقاربة النوع الاجتماعي(l'approche genre) والتي تسعى إلى تفكيك الأدوار النمطية وإعادة الاعتبار للفرد كفاعل اجتماعي مستقل

يمتلك استراتيجية(كروزييه)(1977,p ;M.Crozier, E.Friedberg: 492)) كما يمتلك الإرادة والقدرة على اتخاذ القرار والتأثير في محيطه.

وتعد الاتفاقيات والمواثيق الدولية وما يتوافق معها من تشريعات محلية(وطنية) التي تهدف حماية الأفراد وتكريس استقلاليتهم، تجليا عمليا لهذا التحول، إذ تسعى إلى الحد من خضوع الأفراد للضمير الجمعي الذي قد يلغي خصوصياتهم واختياراتهم ويحولهم إلى مجرد موضوعات للتسيير والتوجيه، عوض اعتبارهم ذواتا فاعلة قادرة على تحديد مساراتها واختياراتها داخل المجتمع.

من خلال ما سبق، تبرز الأسرة ليس بوصفها بنية مغلقة ووحدة متماسكة، بل باعتبارها نظاما ديناميا تتقاطع داخله استراتيجيات الأفراد وتطلعاتهم المختلفة، فإذا كانت المقاربة البنيوية الكلاسيكية قد رسخت صورة الأسرة كخلية أولى وأساسية لضمان الاستقرار المجتمعي، فإن التحليل النسقي يعيد النظر في هذا الطرح من خلال مساءلة التفاعلات الداخلية التي قد تخفي بين طياتها علاقات غير متكافئة بين مكوناتها، خاصة فيما يتعلق بتوزيع السلط، والتمثلات الاجتماعية والثقافية للجنس والنوع الاجتماعي، بناء عليه اكتست مقاربة "بيير بورديو" أهمية بالغة، حيث كشف عن أنواع العنف الرمزي الممارس باسم الأعراف والتقاليد، إذ غالبا ما يمارس دون وعي مباشر من الأطراف المعنية، فالهيمنة الذكورية التي تفرض نفسها من خلال تمثلات الأدوار داخل الأسرة، تفرض كمسلمات اجتماعية عبر التنشئة الاجتماعية، وتستحضر الخطاب الديني كمبرر لجعل المرأة خاضعة للرجل واعتبار هذا الخنوع سمة طبيعية للتماسك الأسري، معتمدة في ذلك على تأويلات للخطاب الديني، ويعد زواج القاصرات نموذجا واضحا لهذه الهيمنة، إذ يتم تطبيعه باعتباره جزءا من "التراث" أو الاقتداء، في حين يخفي في العمق ممارسات إقصائية تنتج الفئة المهمشة وتعيد إنتاج التفاوتات.

ومن هذا المنظور، يصبح مفهوم "الأسرة" متجاوزا التركيبة التقليدية(رجل، امرأة، أبناء...)، بل يفهم كفضاء للتفاعل والتفاوض بين فاعلين اجتماعيين، لكل منهم استراتيجياته وحضوره الخاص، وتصبح مسؤولية الدولة قائمة على حماية الأفراد داخل الأسرة باعتبارهم ذواتا قانونية مستقلة، لا مجرد أطراف في كيان جماعي تسوده علاقات تراتبية موروثة.

3-<u>على مستوى الدراسات السابقة:</u>

نظرا لطبيعة الموضوع، واعتبارا لكون هذه مداخلة وليس بحث أكاديمي فقد ارتأينا الاستدلال بدراستين أساسيتين مرتبطة بموضوعنا"زواج القاصرات" إحداهما سوسيولوجية قام بها مركز حقوق الناس من إنجاز الدكتور أحمد شراك، وثانيهما قانونية للحقوقية فريدة بناني، واكتفيت بهما نظرا لطبيعة المقال وكونه ليس أطروحة أكاديمية لاعتماد أكثر من دراستين، بالتأكيد هناك العديد من الدراسات قد أنجزت حول زواج القاصرات، لكن قلما نجد هذا الجمع بين السوسيولوجيا والقانون، إذ المفارقة قد نلمسها من خلال ذاك التناقض بين ثقافة المجتمع والقوانين كما ينبغي أن تطبق.

1-<u>الدراسة الأولى</u>: زواج القاصرات بجهة فاس-مكناس-، للدكتور أحمد شراك وهي دراسة ميدانية أنجزت سنة 2015 وتم طبع الدراسة طبعة ثانية خلال سنة 2017، انطلق من إشكالية أساسية مفادها: لماذا استمرار زواج القاصرات، رغم الإصلاحات التي عرفتها مدونة الأسرة(2004) وبعد الإصلاحات التي شهدها فيها المغرب..تغيرات على مستوى الدستور(2011)؟ مسلما باعتبار (زواج القاصرا) هي فعلا مشكلة اجتماعية، والمثير أنها تتسع رقعتها ويتزايد عددها، مرتكزا في معالجته للظاهرة على عدة مستويات تساهم في نشر الظاهرة وترسيخها مجتمعيا، مذكر بهذا الصدد: التربية والتعليم(الأسرة والتنشئة الاجتماعية، ثم دور المدرسة/ الهدر المدرسي)، المعرفة والثقافة(الأطروحة الثقافية: ثقافة الحس المشترك، الأطروحة الدينية: التشريع والتأويل)، الأطروحة الأخلاقية(متسائلا عما إن كان زواج القاصر يعد فعلا أخلاقيا؟،

الأطروحة الأيروسية: والتي تعنى بهذا الميول الذكوري للسن الصغير..، واعتبره إما مرضا نفسيا خاصة بالنسبة للبيدوفيليين، من الدوافع التي تطرق إليها المؤلف، الدافع النفسي والاجتماعي، ثم الفقر والحاجة الاقتصادية.

2-الدراسة الثانية: تزويج الطفلات، عنف مؤسسي ورق واتجار بالبشر، لصاحبة أستاذة القانون والفاعلة الحقوقية فريدة بناني، حيث عالجت الموضوع من وجهة نظر قانونية، لامست فيه تحديدا دقيقا للمفاهيم، ومستعرضة الأدبيات القانونية وكذا الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتزويج القاصرات، وقارنتها(تمت مناقشتها من خلال مناقشة المذاهب الدينية، باحثة عن تفسير مقنع لاستمرار ظاهرة تزويج القاصرات، منطلقة من إشكاليةٍ رئيسية: هل يمكن الاستمرار في اعتبار تزويج القاصرات ممارسة قانونية أو اجتماعية مقبولة، رغم ما يترتب عنها من انتهاك لحقوق الطفولة واستغلال للهشاشة، بما يجعلها شكلاً من أشكال العنف المؤسسي والاتجار بالبشر؟ وقد خلصت الدراسة إلى انتشار الظاهرة يعود بالأساس إلى انعدام الشرط الأساسي الذي هو التراضي الواعي من قبل الطرفين المتعاقدين، وهو واقع يعمق العنف النفسي والجسدي، كما تدعو الباحثة والحقوقية فريدة بناني إلى اعتبار تزويج القاصرات مخالفة جنائية وليس مجرد مخالفة مدنية أو خطوة اجتماعية، داعية إلى إعادة تأصيل القانون المغربي بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الطفل، كما تؤكد على أن القوانين وحدها ليست كافية، بل يجب ربطها بحملات توعية فعالة وتركيز على توعية الفاعلين القضائيين والمجتمع المدني لضمان تطبيق فعلي يحترم حقوق الطفل.

تعقيب على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية: أهمية الدراسة.

رغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع "زواج القاصرات" في المجتمع المغربي، إلا أننا ركزنا فقط على دراستين أساسيتين إحداها مرتبطة بالمجال السوسيولوجي والثانية بالمجال الحقوقي والقانوني، فكلا الدراستين تعتبر زواج القاصر ظاهرة مقلقة ومشكلة اجتماعية، تتقاطع فيها البنى القانونية والثقافية والاقتصادية، ورغم اختلاف الخلفية التحليلية التي اعتمدها كل منهما، حيث نجد السوسيولوجي أحمد شراك قد قدم مقاربة متعددة الأبعاد، تناول فيها الظاهرة انطلاقا من محددات اجتماعية(كالأسرة، المدرسة/الهدر المدرسي..)، وثقافية(منظومة القيم المجتمعية، التأويلات الدينية..)، ونفسية(البيدوفيليا، الأهواء الجنسية الذكورية..)، كما أبرز أبعادا أخلاقية مثيرة للجدل متسائلا حول ما إذا كان زواج القاصر يمكن اعتباره ممارسة أخلاقية فعلا، أم أنه يعكس اختلالا أخلاقيا بنيويا.

أما الحقوقية فريدة بناني، فذهب إلى أبعد من ذلك من حيث التصنيف الحقوقي، معتبرة أن تزويج القاصر لا يمكن فصله عن سياق الاتجار بالبشر لما ينطوي عليه من استغلال لوضعية ضعف، وغياب التراضي الحقيقي بين الطرفين المتعاقدين، وممارسة للعنف الرمزي والمؤسسي في حق الطفلات، مشددة على ضرورة تصنيفه جريمة لا مجرد ظاهرة.

وفي المقابل، تنفرد هذه الدراسة بطرح إشكالية جديدة تتجاوز التحليل الوصفي والقانوني إلى مساءلة البعد الحضاري والمعياري للظاهرة من خلال الربط بين استمرار تزويج القاصرات في السياقات القروية والهامشية وبين ضعف الارتباط الفعلي بالمبادئ الكونية لحقوق الإنسان، ففي الوقت الذي تعرف فيه المدن نوعا من الانفتاح النسبي على الخطاب الحقوقي الكوني، بفضل انتشار التعليم ووسائل الإعلام والوعي القانوني، لا تزال العديد من المناطق القروية والهامشية أسيرة أنماط تقليدية في التفكير والممارسة، إذ تنظر إلى تزويج الطفلة كخيار طبيعي بل تعتبره أحيانا واجب اجتماعي، وتكمن خطورة هذه المفارقة فيما تخلقه من هوة مجتمعية عميقة، حيث تكرس ازدواجية القيم بين الحواضر والمناطق القروية، ما قد يفضي على توترات داخلية وصراعات صامتة حول المرجعيات والسلطة الثقافية، ويهدد في نهاية المطال تماسك النسيج المجتمعي واستقرار البلد على المدى الطويل.

ولعل التفاوت في التفاعل مع القوانين والمبادئ الحقوقية لا يعكس فقط فجوة في البنية التنموية، بل يعري أيضا خللا في العدالة الثقافية والمعرفية بين الفئات والمناطق.

وهذا ما سنحاول رصده في عرضنا لنتائج الشق الميداني:

المحور الأول: التمثلات الاجتماعية لزواج القاصرات: بين الامتثال للعرف والتكتيك الاقتصادي.

تعد ظاهرة زواج القاصرات من الظواهر التي تفرض نفسها في المجتمعات النامية التي تعرف انتقالا تدريجيا من نظام حكم تقليدي يقوم على العرف والتقاليد وبعض التأويلات الدينية، إلى نظام حكم حداثي يستند على العقل والموضوعية، إنها مجتمعات رغم تحديث إداراتها وبنياتها التحتية إلا أنها غير قادرة على التخلي عن قيمها وثقافتها التي تستند في غالب الأحيان على البنية الباطريركية حيث تسود سلطة الأب، وتختزل أدوار الفتاة في صور نمطية تحد من إمكانياتها الكامنة.

في هذا المحور، نحاول رصد التمثلات الاجتماعية لزواج القاصرات كما تعيشها وتبررها الأسر في المجال القروي، في محاولة لفهم الديناميات التي تقف وراء هذا السلوك أو هذه الظاهرة، وفي محاولة للرد على أسئلة مركزية تؤطر هذا المحور والتي يمكن صياغتها كالآتي: هل النضج الجسدي معيار كاف لبناء مؤسسة الزواج؟ ما التمثلات الاجتماعية لأدوار الفتيات في المخيال الجمعي المحلي؟ ومنه، لماذا القناعة راسخة في المنطقة والتي تؤيد زواج القاصرات؟

لقد شكلت المقابلات التي قمت بها بمساعدة مجموعة من الطلبة الذين ينتمون لنفس المنطقة مصدر المعلومات والمعطيات التي ساعدتني على فك شفرات الأسئلة المطروحة سابقا.

1- <u>النضج والزواج في تمثل الأسر المشاركة في البحث:</u>

في المخيال الأسري التقليدي، غالبا ما يتم الخلط بين النضج البيولوجي والنضج الاجتماعي أو النفسي، وغالبا ما يتم اعتبار النضج البيولوجي(بلوغ الفتاة سن الحيض) معيارا كافيا للزواج، فبالنسبة لمعظمهم يصبح الجسد مهيأ ل(الوطء)، متجاهلين متطلبات النضج العاطفي والمعرفي والاجتماعي، حيث صرحت أم إحدى ألقاصرات في (الأسرة1):"ابنتنا بلغت وحق عليها صيام شهر رمضان، كما أن جسدها أصبح مثيرا فلم تعد طفلة، لذا وجب إبعادها عن محارمها(وبالتحديد إخوانها) وهذا ما دفعنا لتزويجها، وليتحمل زوجها مسؤوليتها آنذاك".

وتفاعلت (الأسرة 2) مع السؤال حيث اعتبرت أن الفتاة "مهما بلغت من سنوات العمر، ومن مستويات دراسية، ووو...، إلا أن مآلها لبيت زوجها، وبما أن الأمر محسوم، فلماذا تضييع الوقت؟".

أما ولي أمر (الأسرة 3) فقد صرح بكل وضوح" الفتيات في مقتبل العمر يكن كشعلة تخطف الأنظار وعليهن الطلب، خصوصا وأنه خلال السن الصغيرة يكون الطلب أكثر ويكون المتقدم للزواج على استعداد لتنفيذ طلباتها وطلبات الأسرة ليظفر بزوجة تصغره سنا، وتلبي من جهتها كل رغباته واحتياجاته بعد الزواج، فهي من جهة حصن لها كأنثى..."، ومن جهة أخرى(وهو الخطاب غير المعلن والذي لم يصرح به رب الأسرة) فزواجها يساعد الأسرة على إيجاد حلول لبعض مشاكلها، و صرحت أم قاصر متزوجة (الأسرة 4) أن:"زوج ابنتي الكبرى ولأنه ميسور الحال ساعد ابني(أخو العروس) على إيجاد عمل في إحدى مزارعه"، أما (الأسرة 5) فوجدنا العريس يسكن مع عروسته، وقد ألقيت على عاتقه ترميم المنزل وإعادة تأهيله..."، وقد صرح أحد الوالدين: "الخير لي نجبرو في الطفلات ما نجبرو في الطفولا). فزواج القاصرات وإن بدا في الوهلة الأولى وكأنه امتثال للمقولات الدينية وحصن للفتاة وخضوع للأعراف والتقاليد، إلا أنه في العمق يشكل استراتيجية وتكتيك اقتصادي يساعد الأسرة على الانعتاق من مسؤوليات بناتها، وربما منفرجات لحل مشاكلها ومشاكل أبنائها[1].

[1]- لم نورد بقية شهادات الأسر، نظرا لكون بعضها يتكرر، إذ مجملها يتمحور حول ما تم ذكره.

إنه أسلوب حياة يعكس التمثلات المتجذرة في البنية الباطريركية، حيث تختزل الفتاة كذات في وظيفتها الإنجابية وفي اعتبارها مخلوق ضعيف، يمكن ممارسة الوصاية عليه، وما يجعلها كذلك هي تلك التمثلات الاجتماعية التي توحي أن النساء أكثر خضوعا لعاطفتهن وانفعالاتهن، وهذا لا يعني أن الرجال غير معنيين بهذه المشاعر إلا أنها عند النساء والقاصرات بالتحديد أكثر شيوعا، فالعواطف والإشارات الجسدية التي تعبر عنها النساء تلعب دورا رئيسيا –وعبر التاريخ– في بناء الصور النمطية للجندر، وفي نفس الوقت تعد أداة رئيسية لإعادة تشكيل وسيولة العلاقة بين الجنسين(D.Lett; D.Boquet 2018) ، ومنه فالفتاة تستبعد من إمكانيات الفعل الاجتماعي الذاتي(وكأنها لم تخلق إلا من أجل إسعاد الآخر..)، الأمر الذي سيحيلنا إلى السؤال الثاني:

2- **ما هي الأدوار المنوطة بالفتاة في المخيال الجمعي المحلي؟**

أما التفاعل مع السؤال الثاني فقد كانت توجهات معظم الأسر المشاركة في البحث أن:" زواج الفتاة في سن مبكر (يرفضون استعمال مصطلح القاصر) يعود بالأساس لحمايتها وصون كرامتها وسمعتها"، وهي ترجمة للأمثال الشعبية المتداولة(ظل راجل ولا ظل حيطة/اللي ما تزوجت فصغرها ما تزوج فكبرها/ زوجها صغيرة تزول النار من الفتيلة/ اللي ما شبعت من اللعب ما تشبع من التعب....).

وعموما، يمكن ملاحظة الخوف والقلق الذي ينتاب الأسرة عندما يزداد المولود أنثى، ففي معظم الأسر في العالم الإسلامي والمغرب ليس استثناء(خصوصا في المناطق التي يغلب عليها الطابع المحافظ أو التقليدي وبالمناطق القروية تحديدا)، يتم استقبال المواليد الذكور باحتفالات خاصة وقبول حسن، من جهة لارتباطها بالإرث، فالزوجة تعيش خوفا ورهبة وقلقا لما يمكن أن يؤول إليه مصيرها ومصير بناتها إن حصل لزوجها مكروه في غياب مولود ذكر، لكن حالة الهلع هذه ترتبط أيضا بالمسؤوليات المنوطة بالآباء تجاه بناتهم، فغالبا ما يتم النظر إلى الفتاة كرمز لشرف العائلة، وهذا ما يدفع بمعظمهم لتزويج بناتهم مبكرا تفاديا لأي (انزلاقات أخلاقية) محتملة حتى لو كانت متخيلة، ومن هنا يمكن القول أنه يتم توظيف الزواج كآلية ضبط أخلاقي وتحكم في الجسد الأنثوي باسم "السمعة".

كما أنه من دواعي الزواج وكما جاء عند بعض المبحوثات هو الخوف من فوات الأوان(فوات قطار الزواج)، فيتم توصيفها بالعانس، والخوف من وصم(العانس) تجعل الأسر مضطرة لتزويج بناتها حيث يتم اعتبار الزواج كدليل لإثبات النجاح الأسري ومنه النجاح الاجتماعي.

لكن القاسم المشترك بين كل هؤلاء هو أن زواج القاصرات غالبا ما تستفيد منه الأسرة: الأب، الأخوة...، أو على الأقل أنه يخفف من عبء الأسرة حيث تنتقل الفتاة من كنف أسرتها إلى بيت زوجها فيتم توظيف الزواج كاستراتيجية للبقاء(تلبية الحاجات الأساسية للأسرة وفق هرم ماسلو)، خاصة في البيئات التي تفتقر إلى التمدرس وفرص العمل للنساء.

ومنه، يمكن القول أن زواج القاصرات ليس مجرد فعل فردي أو قرار عائلي بسيط، بل هو نتاج شبكة من التمثلات الاجتماعية والثقافية والدينية التي تتكامل لتنتج هذا الفعل وتشرعنه.

ولعل تفكيك هذه التمثلات ومساءلتها يعد خطوة أساسية في سبيل إعادة الاعتبار لطفولة الطفلات وضمان حقهن في النضج الكامل قبل الدخول في مؤسسة الزواج.

استنتاج1:

من خلال المعطيات المستخلصة من المقابلات نستنتج أن زواج القاصرات في المجالات القروية والهامشية لا يعد مجر استجابة لتقاليد راسخة أو لاعتبارات دينية، بل هو فعل اجتماعي مركب تحركه شبكة من التمثلات المتجذرة في المخيال

الجمعي المحلي، فالأنثى في هذه المجتمعات تختزل في أدوار نمطية ترتبط بالإنجاب والطاعة، وينظر إليها كمصدر مختمل للعار إذا لم يتم تزويجها في سن مبكرة، كما يوظف الزواج كآلية ضبط أخلاقي وتحكم في الجسد الأنثوي في ظل هاجس (السمعة) الذي يطارد الأسرة.

وبالموازاة، يتجلى البعد النفعي والاقتصادي لهذا الزواج، حيث يستثمر كتكتيك للتخفيف من الأعباء المادية للأسرة أو كوسيلة لتحقيق منافع آنية، سواء عبر المهور أو المساعدات التي قد يوفرها الزوج أو عائلته، وهكذا يتقاطع الامتثال للعرف مع التكتيك الاقتصادي ليشكلا دعامتين مركزيتين في شرعنة هذا الفعل.

وبناء عليه، تؤكد نتائج هذا االمحور أن زواج القاصرات ليس مجرد موروث تقليدي ساذج، بل هو نتاج ددينامية اجتماعية معقدة تعكس اختلالات في تمثل الطفولة والأنوثة، وتعيد إنتاج التفاوتات الجندرية والاقتصادية في المجتمع المحلي. ومن ثم، فإن تفكيك هذه التمثلات يعد خطوة أساسية لتفكيك الظاهرة برمتها، ولبناء وعي جماعي يضمن للطفلات حقهن في النضج، والتعليم والفعل الذاتي.

المحور الثاني: تغير الأدوار الاجتماعية الأسرية في ظل زواج القاصرات(النسق العائلي في سياق زواج القاصرات):

اهتمامنا بظاهرة زواج القاصرات لا يكتفي بالكشف عن الدواعي والتمثلات الاجتماعية حوله، بل كان الغرض أيضا قياس أثر الظاهرة على بنية الأسرة ووظائفها وعلى الأدوار الاجتماعية لمكونات هذه البنية(أفراد الأسرة)، فعندما تدرج فتاة/طفلة ضمن مؤسسة/ بنية الزواج، فإنه بالمقابل يتم إعادة تشكيل الأدوار والعلاقات داخل النسق العائلي وكل تغير في وظائف أحد مكونات بنية الأسرة فإنه يؤثر بالمقابل على وظائف الأسرة، وتغير نمط التفاعل ودرجة التماسك داخلها.

وقد حاولنا خلال هذا الفصل قياس المؤشرات القادرة على اختبار هذه الأدوار الاجتماعية:

1- العلاقة بين الأجيال: تفاوض أم صراع؟

على الرغم من تزويج القاصر وانتقالها لبيت زوجها، إلا أنها تظل تحت وصاية الوالدين، إما بشكل ضمني أو صريح، ما يعكس انتقالا مشوها وغير مكتمل للسلطة والمسؤولية، وقد عبرت إحدى المشاركات في البحث عن ذلك بقولها: "أصبحت أمي أكثر تقربا مني من ذي قبل، وفي كل لقاء تسدي لي النصح بطريقة تعاملي مع الزوج، وأن الزواج الناجح هو من مسؤولية المرأة حيث تكرر كل مرة(الخير من المرأة والشر من المرأة)، فعليك طاعة الزوج وهي من طاعة الله.." من هذه الشهادة نلاحظ أن الأم تحاول أن تستدخل لابنتها فكرة الوصاية وانتقالها من الأب إلى الزوج، إنه تمرين لتمرير ثقافة المجتمع والتطبيع مع الخنوع والاستسلام والاعتراف بالقصور الفكري والاجتماعي والاقتصادي والذي لن يكتمل إلا بجانب الرجل/الزوج، وهو ما عبر عنه بيير بورديو بالعنف الرمزي وترسيخ للهيمنة الذكورية، إذ بين في كتاب الهيمنة الذكورية(بيير بورديو، 2009) كيف تعاد إنتاج الهيمنة داخل العلاقات الأسرية من خلال ما أسماه ب"العنف الرمزي"، فالقاصر/الأنثى تظل تابعة لسلطتين سلطة الوالدين وبالتحديد الأب من جهة، ثم سلطة الزوج أو عائلته من جهة أخرى.

وتحدثت أخرى عن عدم قدرة أم الزوج التخلي عن ابنها، إيمانا منها أن الزوجة/ الطفلة غير قادرة على تحمل المسؤولية، وانها ستساعدها لتحقيق الزواج الذي يحلم به ابنها، متصورة إياها عجينة التشكيل(patte à modeler)، يمكن قولبتها وتشكيلها للتكيف مع جميع الوضعيات التي تحيط بها، وهي بذلك تحاول تشكيلها وفق ما يلائم الوضع الجديد، وما يحبه الزوج وما يرفضه، لتجد الزوجة/الطفلة نفسها في مواجهة مباشرة مع الحماة، والتي تنطلق من تجربتها الخاصة، معتبرة أنها الأكثر دراية بحاجات ابنها/الزوج، مما يجعلها تمارس وصايتها عليها، خصوصا وأن الزوجة/الطفلة تفتقر إلى الخبرة، وهي مواجهة قد تتحول إلى شكل من أشكال التنافس على السلطة داخل البيت.

إن ما عبرت عنه الزوجة في شهادتها حول علاقتها بحماتها يكشف عن دينامية غير متوازنة داخل البنية الأسرية الجديدة، حيث لا ينظر إلى الزوجة القاصر كشريك في المسؤولية، بل، ك"مشروع امرأة" لا تزال في طور التشكيل وإصرار أم الزوج على لعب دور مركزي في توجيه العلاقة، انطلاقا من تمثلات مسبقة بعدم كفاءة الزوجة/ الطفلة، يعكس إعادة إنتاج الوصاية الأبوية داخل بيت الزوجية.

إن الاستعانة بالمفهوم الرمزي "عجينة التشكيل" تعبير وتجسيد لفكرة أن هذه الفتاة لم تمنح الفرصة لتكوين ذاتها أو الدفاع عن استقلاليتها داخل المؤسسة الزوجية، بل تعامل ككائن قابل للتشكيل حسب حاجات الزوج أو تصورات الحماة.

إنه وضع ينتج مواجهة غير متكافئة، مبنية على أساس التفاوت في التجربة والخبرة والسلطة الرمزية داخل الفضاء الخاص/الفضاء المنزلي، مما يجعل الزوجة خاضعة لإرادة مزدوجة: سلطة الزوج من جهة، وسلطة الحماة من جهة أخرى، وقد يتحول هذا الوضع إلى صراع خفي أو صريح حول المكانة أي التموقع داخل منظومة السلطة الأسرية.

2- <u>تداخل الأدوار الاجتماعية لدى الزوجة/القاصر:</u>

لقد أكدت إحدى المبحوثات أن تجربتها كانت أصعب عندما لم تع وتستوعب بعد الأدوار الجديدة المنوطة بها كزوجة، وكعضو جديد في أسرة غريبة عنها لتجد نفسها أمام متغير جديد وهو الحمل دون إعداد مسبق وتهييء جدي للمسؤولية الجديدة، وقد نتساءل هنا، كيف أن الأستاذية، وغيرها من الوظائف التي تعنى بالإنسان وتقدم له خدمات تحتاج إلى تكوين خاص وسيرة ذاتية وشروط تساعد المرشح للفوز بالمنصب، في حين أن الأمومة مرتبطة في المجتمعات التقليدية بالخصوبة والنضج البيولوجي فقط، وهذا من شأنه أن يؤدي على ضعف في رعاية الأبناء والضغط النفسي المزمن لطفلة كانت تلعب بدمية لتجد بين أحضانها دمية حقيقية/ مولودها الجديد.

تأسيسا على ما سبق يمكن العودة إلى تحليلات تالكوت بارسونز الذي يعتبر أن الدور الاجتماعي يتطلب استيعابا ثقافيا ونفسيا، وفي حالة عدم تحقق ذلك فإنه يخلق فجوة وظيفية(T.Parsons ;1951)، من نتائجها المحتملة: فشل في تربية الأبناء، هشاشة في العلاقة مع الزوج، تدهور الصحة النفسية، طلاق أو انفصال....

يتجسد التفاوت في الأدوار الاجتماعية داخل مؤسسة الزواج عندما تتحول الزوجة –لاسيما إذا كانت في سن صغيرة– إلى ما يشبه "العاملة المنزلية" لدى أسرة الزوج، بدل أن تعامل كزوجة وشريكة حياة، وقد صرحت إحدى المبحوثات: "تزوجت من شاب مغترب(يعيش في بلاد أجنبية) وكانت وضعيته من الإغراءات التي أقنعتني بها أسرتي للموافقة على الزواج منه، وكان حلمي أن تطأ قدماي بلاد الأجانب، وأعيش مع زوجي وأسافر برفقته، لكن الواقع كان له رأي آخر، إذ وجدت نفسي مع أسرة زوجي، أقوم مقام الزوجة في غيابه، حيث أتكفل بخدمة والديه وإخوته، دون أن يظهر من زوجي ما يفيد عزمه على تسوية وضعيتي القانونية أو استقدامي إلى مقر إقامته". من خلال هذه الشهادة نستشف أن الزواج في مثل هذه الحالات، قد لا يبنى على شراكة متبادلة، بقدر ما يوظف كآلية لإعادة إنتاج الأدوار التقليدية حيث يتم تحميل المرأة مسؤوليات أسرية لا تراعي شرط التبادل ولا مبدأ تكافؤ الفرص.

فزواج القاصر غالبا ما يكون زواج مصلحة مشتركة بين أسرتها وأسرة الزوج، وتظل الطفلة هي من تدفع ثمن المصالح المشتركة، فهي تارة رأسمال أسرتها التي تستفيد من زواجها اقتصاديا ، وتارة أخرى عاملة في بيت زوجها تبيع قوتها العضلية لخدمة بيت أسرة الزوج، وتبيع له المتعة كزوجة دون مقابل مادي أو اعتراف معنوي، وحسب التحليل النسوي الماركسي فإن العمل المنزلي غير المؤدى عنه يعد شكلا من اشكال الاستغلال البنيوي للمرأة داخل الأسرة، فماذا عندما تكون هذه المرأة طفلة لم تصل مرحلة النضج بعد؟ إنه استغلال مركب.

بالإضافة إلى الاستغلال الجسدي وتوظيفها خادمة دون أجر فإنه يتم تعويضها بأجر عاطفي هزيل يتم خلاله استغلال الجسد أكثر مما هو تشبيع لحاجياتها من العاطفة التي قد تساعدها على اكتساب الثقة بالنفس وعلى تقدير ذاتها على اعتبار أن تقدير الذات هو حاجة من حاجات البقاء كما جاء في هرم ماسلو، فالزواج المبكر للفتاة/القاصر خصوصا وأنها لا تمتلك الميكانيزمات اللازمة والآليات المساعدة على تدبير المواقف التي قد تواجهها، إذ تفتقد لأدبيات التواصل والتفاوض يجعلها عاجزة عن تدبير انفعالاتها(مع مرور الزمن) فينعكس ذلك على سلوكياتها ويتجسد ذلك من خلال تعاملها بعنف مع أبنائها، أو مواجهات صاخبة مع الزوج فيؤدي ذلك إلى انفصال (إما الطلاق الفعلي والانفصال، أو الطلاق الروحي الذي سيساعد الزوج على إيجاد شريكة جديدة في إطار الزوجة الثانية أو علاقة رضائية تخفف عنه وضعية الانفصال التي يعيشها)، مما يستدعي الأسرة الممتدة للعب دور وسيط بين الزوجين، وبالعودة إلى ثقافة المجتمع، فتحمل الوضع والصبر من شيم النساء وهي ما تحاول الأسر ترسيخه في حالة التدخل(الخير من المرا والشر من المرا، غير صبر، إذا عدت إلى بيت أبيك، فلن تكون الحياة أفضل، نفس الدور(الأعباء المنزلية، بل تزيد من الأزمة كونها تعود مع الأبناء ويكون الأب غير قادر على تحمل المسؤولية، كما أن المرأة المطلقة في المناطق المحافظة تعد بمثابة وصم، يصعب التعايش معه) فتصاب المرأة بأمراض نفسية، عضوية...، هذه الوضعية تهدد الأسرة، وتهدد بنية المجتمع أيضا.

استنتاج 2:

من خلال المعطيات المدرجة في هذا المحور، نخلص إلى أن زواج القاصرات يؤدي إلى اختلال في الأدوار داخل الأسرة الجديدة، حيث تحرم الفتاة من طفولتها لتحمل مسؤوليات تفوق قدراتها النفسية والاجتماعية، فتعيش تحت وصايتين: وصاية الأسرة الأصلية، ووصاية الزوج وعائلته.

هذا الوضع يعيد إنتاج التبعية والهيمنة الذكورية، ويخلق علاقات غير متكافئة تفضي على توتر، صراعات أسرية أو حتى انفصال، كما تتحول القاصر إلى أداة لخدمة مصالح أسرية واقتصادية في شكل من أشكال الاستغلال المركب، وهو ما يهدد استقرار الأسرة والمجتمع.

المحور الثالث: زواج القاصرات: آلية لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية المبنية على النوع الاجتماعي وتهديد للاستقرار المجتمعي.

تعد الأسرة بنية إنتاجية، وهي لا تنتج فقط العنصر البشري، بل–مع زواج القاصرات– تعيد إنتاج التفاوتات البنيوية داخل المجتمع، خصوصا بين الجنسين، فتزويج القاصر يقصيها من التعليم ومن الاستقلالية الاقتصادية ومن المشاركة الفعالة في المجال العام، وهو ما بينته نتائج هذه الدراسة.

1- المسارات التعليمية للقاصرات بعد الزواج:

أظهرت المعطيات الميدانية أن جزءا كبيرا من النساء اللواتي تزوجن وهن قاصرات ينقطعن عن الدراسة بعد حصولهن على شهادة التعليم الابتدائي وقد أكدت إحدى المبحوثات أنها انقطعت عن التمدرس بسبب بعد المؤسسة الإعدادية التأهيلية عن مقر سكناها، وهو عمل بنيوي مرتبط بالبنية التحتية والهشاشة المجالية، وسرعان ما وجدت نفسها، وهي في سن صغيرة، أمام عروض زواج من أبناء محيطها القبلي، وفي ظل محدودية الأفق، وغياب فرص الشغل، والخوف من وصم(العنوسة) يجعل خيار الزواج، من منظورها ومن منظور محيطها المخرج الوحيد الممكن.

إنها حالة من بين حالات والتي تشير إلى أحد الميكانيزمات الثقافية التي تنتج بها المجتمعات المحلية قرارات مصيرية في غياب مقومات الاختيار الواعي، حيث تبرر قرارات الزواج المبكر بوعود مستقبلية، مثل متابعة الدراسة بعد الزواج، إلا أن

هذه الوعود غالبا ما تنهار أمام ضغط الالتزامات الأسرية المبكرة، ومسؤوليات الإنجاب ورعاية الأطفال، ما يجعل العودة إلى التعليم احتمالا مؤجلا إلى أجل غير مسمى، إن لم يكن مستبعدا تماما.

أما حالة أخرى، فتكشف عن بعد سلطوي داخل بنية السلطة الأسرية، إذ أرغمها والدها على مغادرة المدرسة والزواج بابن صديقه، مبررا ذلك بعدم جدوى التعليم بالنسبة للفتاة طالما أن مآلها الطبيعي هو الزواج والاهتمام بشؤون المنزل. ويعكس هذا التصور تمثلا تقليديا لدور المرأة ووظيفتها الاجتماعية، حيث يختزل مستقبلها في أدوار الإنجاب والرعاية ضمن تصور نمطي يعيد إنتاج التبعية ويعطل إمكانيات التمكين الذاتي.

وتشير هذه الوقائع إلى أزمة بنيوية في دور المدرسة التي تبدو غير قادرة على حماية القاصرات من العنف الرمزي والاجتماعي المرتبط بزواج الطفلات، إذ غالبا ما تتقاطع داخل الفضاء المدرسي قيم تقليدية مترسخة مع غياب دعم مؤسساتي فعال، ما يجعل المدرسة فضاء محايدا تجاه هذه الظاهرة، مما يعطي انطباعا أن المدرسة تفشل في أداء دورها التوعوي والتنموي، وتعجز عن خلق وعي جمعي يعيد النظر في الممارسات الأسرية التقليدية.

2- <u>التمكين الاقتصادي: زواج القاصرات وإعادة إنتاج التبعية والهشاشة الاجتماعية.</u>

يعد حرمان القاصرات من استكمال مساراتهن الدراسية حرمان من حق أساسي من حقوق الإنسان، إذ يعد مدخلا لإدماجهن في فضاءات بديلة تسند إليهن فيها أدوار اجتماعية ومسؤوليات تفوق إمكاناتهن النفسية والمعرفية، فيجدن أنفسهن في وضعية (التعلم بالتجربة القسرية)، في وقت يكن فيه هن أنفسهن في حاجة إلى الرعاية والتوجيه وليس إلى لعب أدوار تربوية أو أسرية متقدمة.

فالحرمان من التعليم والانقطاع المبكر عن التمدرس يمكن أن يساهم في حرمان الفتاة من فرص الاندماج المهني والاستقلال الاقتصادي، الأمر الذي يدخلها في دائرة التبعية الاقتصادية الكاملة للزوج، ويجعلها في وضعية هشاشة مستمرة ودائمة، وقد تناولت نانسي فريزر هذا البعد في تحليلاتها معتبرة أن التبعية المالية للنساء تعيق تحقيق العدالة التوزيعية، كما تقلص من إمكانية حضورهن الفاعل في الفضاء العام، وتضعف تأثير صوتهن السياسي والاجتماعي(N.Fraser, 2005).

وتظهر نتائج البحث الميداني أن الغالبية العظمى من النساء المتزوجات في سن مبكرة لا يحصلن على أي مصدر دخل أو ممتلكات خاصة عدا بعض الحلي الذهبية البسيطة وتغيب عنهن ملكية العقارات، ملكية الأراضي أو سيارات خاصة...، ما يعكس مستوى التهميش الاقتصادي الذي يعشنه، ونتيجة لذلك، تحرم هؤلاء النساء من اتخاذ قرارات تهم حياتهن الشخصية وتدبيرهن اليومي لما يخصهن: الجسد، الصحة، التعليم، وأحيانا حتى بعض القرارات الأسرية كتربية الأبناء مثلا وما يرتبط بهم من اختيارات لاستكمال دراستهم أو علاقاتهم مع أصدقائهم...، إذ تحصر أدوار النساء غالبا في نطاق الأشغال المنزلية التقليدية.

ومن زاوية أخرى، وفي الوقت الذي تنشغل فيه الفتاة القاصر بالتزامات أسرية، والاستجابة للضوابط الاجتماعية والتنازل عن حريتها لترتبط بزوج وبأسرة يضمنون لها الارتقاء والانتقال بكل سلاسة من مرحلة الطفولة إلى مرحلة المسؤولية مع ما قد يواجهها من تحديات وإكراهات، فإن الذكور يتم منحهم فرصا ووقتا أطول لتكوين الذات واكتشاف الإمكانات، مع تمكينهم من التمتع بالطفولة والمراهقة والرشد، ثم التعليم والعمل والحريات، وتنعكس هذه المفارقة الصارخة في التصريحات التي عبرت عنها بعض المستجوبات، حيث أكدت إحداهن أنها كانت أفضل من أخيها في مستواها الدراسي ومنضبطة اشد الانضباط، زد على ذلك مساعدتها لأمها داخل البيت، لكن "نظرا لبعد المؤسسات التعليمية الثانوية عن منزلنا لم أتمكن من استكمال دراستي رغم أنني كنت من المتميزات في المدرسة التي درست بها، وهذه شهادة لم أستخلصها وحدي، بل هي

شهادة أساتذتي الذين درسوني ودرسوا أخي من بعدي، لكنني مع الانقطاع المدرسي تزوجت، وانحصرت احلامي في العمل بجد لأساعد أبنائي على تحقيق مالم استطع تحقيقه لنفسي، في حين وجدت أخي الأصغر مني سنا، قد أتم دراسته، بل أتم دراساته العليا، ولم يرغب في الالتحاق بالقرية لمساعدة والدي، بل ظل في المدينة لأن الفرص فيها أكبر لاستثمار مجهوداته ومهاراته، واليوم هو متزوج من موظفة ويدرس أبناءه في أحسن المدارس".

كل هذه الشهادات تجسد وضعية التبعية البنيوية التي تعيد إنتاج اختلال التوازنات وميزان السلطة داخل الأسرة، كما يفقد النساء المتزوجات في سن مبكرة حقهن في الفعل الاجتماعي المستقل، وتساهم في تعميق الفجوة الجندرية داخل المجتمع.

استنتاج 3:

من خلال ما سبق، يتضح أن زواج القاصرات لا يقتصر على كونه قرارا فرديا أو أسريا، بل يمثل آلية قوية لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية المبنية على النوع الاجتماعي، من خلال إقصاء الفتيات من التعليم وحرمانهن من التمكين الاقتصادي وتكريس تبعيتهن داخل الأسرة والمجتمع، فالظاهرة تساهم في إنتاج مواطنات هشات فاقدات للسيطرة على أجسادهن ومصائرهن، ما يفضي إلى مزيد من تهميش النساء وتوسيع الفجوة بين الجنسين ويهدد في العمق استقرار المجتمع وتماسكه.

استنتاج عام:

من خلال ما سبق ، تبين أن زواج القاصرات هي ظاهرة بنيوية مركبة، إذ لا يمكن اختزالها في بعدها الثقافي أو الديني، بل هي نتاج تشابك عدة عوامل: اقتصادية، اجتماعية ومجالية، إذ يستعمل هذا الزواج كآلية اجتماعية لضبط الأدوار الجندرية، وكوسيلة لتصريف الضغوط الاقتصادية من خلال الاتجار بالطفلات الصغيرات، وهو ما يفضي إلى تهميش الطفولة، وتكريس التبعية وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية بين الجنسين ثم بين المجالات الترابية.

كما أن إدماج القاصرات قسرا في مؤسسة الزواج يفضي إلى اختلالات داخل النسق الأسري، ويضعف فرص التمكين الشخصي والاجتماعي لهن، مما ينعكس سلبا على الاستقرار الأسري والمجتمعي على المدى الطويل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن استمرار تزويج القاصرات في المغرب، خاصة في المجالات القروية والهامشية يكشف عن فجوة عميقة بين الالتزامات الدولية التي صادق عليها المغرب، وبين واقع اجتماعي تهيمن عليه تمثلات تقليدية تعرقل الانتقال نحو مجتمع حداثي عقلاني، فهذه الظاهرة لا تعبر فقط عن خلل في التطبيق القانوني، بل عن عجز بنيوي في ابتكار مشاريع اجتماعية تنموية تعلي من قيمة الإنسان وحقوقه، ويحرر الفتاة من أدوار التبعية والاستغلال.

وفي هذا السياق، لا يمكن اعتبار الالتزام بالمواثيق الدولية هو خضوع وخنوع للنموذج الغربي(تبعية عمياء)، بل يجب فهمه كاختيار عقلاني وأخلاقي منسجم مع قيم العدالة والكرامة، فالقضية ليست في تقليد (الآخر)، بل في بناء نموذج حداثي مغربي، يستمد مشروعيته من العقل، ومن قراءة إنسانية متجددة لتراثنا، تضع الإنسان في صلب كل تحول اجتماعي.

إن الدفاع عن كرامة الطفلات ورفض تزويجهن القسري، ليس خروجا عن الهوية، بل هو جوهرها الحقيقي حين تتحرر من التأويلات الأبوية، وتسعى إلى مجتمع عادل ومتوازن يضمن لجميع أفراده فرص النضج والتعلم والمشاركة الكاملة في التنمية.

تأسيسا على ما سبق يمكن إدراج بعض التوصيات نذكر منها:

- على المستوى المؤسساتي:

أكاديميا (المجال الذي ننتمي إليه): تشكيل مراكز بحثية وعلمية وأكاديمية لمواكبة وتقييم والمساهمة في وضع السياسات العمومية، من خلال الدراسات الأكاديمية وبالتحديد السوسيولوجية والسيكولوجية والقانونية والاقتصادية...، ومن تم المساهمة

في إحداث آلية وطنية لرصد وتتبع حالات تزويج القاصرات، وقياس مدى احترام المغرب لالتزاماته الدولية في هذا المجال مع رفع تقارير دورية مستقلة وشفافة.

تعديل قانوني صارم يتم خلاله التنصيص على منع قاطع ومطلق لزواج القاصرات دون استثناء، مع تفعيل العقوبات في حق كل من يشارك أو يسهل هذا الزواج سواء من الأسر أو الوسطاء أو القضاة واعتباره جريمة جنائية وليست مدنية كما أوصت بها الباحثة الحقوقية فريدة بناني(تزويج القاصرات، 2022، ص:...).

الانتباه للمنظومة التعليمية، من جهة، جعل التعليم إلزامي ومجاني حتى سن 18 سنة كأولوية وطنية، خاصة في المناطق القروية والهامشية، ومن جهة أخرى يجب دمج برامج توعوية وتحسيسية تركز على مسؤولية الأسرة ومتطلباتها والمهارات التي يجب التمكن منها لإنجاح زواج سعيد ودائم وما يواكبه من تربية النشء تربية صالحة تخدم مصالح المجتمع الذي ننتمي إليه.(دروس حول الأسرة والأدوار الاجتماعية لأفراد الأسرة....).

إشراك علماء دين متنورين في بناء خطاب ديني وسطي يدعم حقوق الطفلة ويعزز مكانة المرأة، بعيدا عن التأويلات الأبوية التي توظف لتبرير الزواج المبكر.

- على مستوى الأفراد:

✓ دعم وتثمين مجهودات الفاعلين الاجتماعيين المحليين التي تسعى إلى المساهمة في توعية الأسر والأفراد بمخاطر زواج القاصرات وجعل لجنة متابعة برقم أخضر يمكن لي فتاة قاصر أجبرت على الزواج الاتصال والتواصل معهم.

✓ التمكين الاقتصادي للفتيات والأسر بهدف تقليص الدوافع المالية وراء تزويج البنات.

خاتمة:

تكشف ظاهرة تزويج القاصرات بالمجتمع المغربي عمق التوتر القائم بين المرجعيات الحديثة التي تسعى إلى ترسيخ حقوق الطفل والمرأة، وبين أنماط تفكير وممارسات اجتماعية ما تزال تعيد إنتاج التمييز والتبعية داخل النسق السري. هذا التوتر لا يعكس فقط فجوة بين الخطاب الرسمي والممارسة، بل يكشف عن خلل بنيوي في البنية القيمية والمعيارية، حيث تعلق الحقوق على مشجب العرف والدين، وتجهض فرص بناء أسرة قائمة على الوعي والاختيار والنضج المشترك.

لقد أظهرت نتائج البحث أن تجاوز هذا الواقع لا يمكن أن يتحقق بقرارات فوقية، أو بتعديلات قانونية معزولة، بل يتطلب مسارا طويلا من التحول الثقافي والتربوي يعيد صياغة العلاقة بين المجتمع وقيم الحداثة الحقوقية بشكل لا يتصادم مع الخصوصية، بل ينفتح عليها ومن داخلها.

ويبقى السؤال المركزي: هل نمتلك، كمجتمع، الشجاعة الثقافية والسياسية الكافية لإعادة بناء تصوراتنا حول الطفولة والمرأة، بل يجعل من الكرامة الإنسانية نقطة الانطلاق لا مجرد شعار؟

المراجع:

- **ابن منظور، أبي الفضل .(2010).** *لسان العرب*، المجلدات: 7، 8، 10، 12، وزارة الشؤون الإسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد، المملكة العربية السعودية.
- **بناني، فريدة.**(2022). *تزويج القاصرات: عنف مؤسسي وورق واتجار بالبشر*، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش.
- **بورديو، بيير.**(1994). *العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي*، ترجمة: نظير جاهل، المركز الثقافي العربي.

- **بورديو، بيير.**(2009). *الهيمنة الذكورية*، ترجمة: د. سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية.
- **شراك، أحمد.**(2017). *زواج القاصرات بجهة فاس-مكناس: دراسة ميدانية*، دار مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس.
- **الشقيرات، صالح.**(2019). *زواج القاصرات بين الشريعة والقانون*، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، 16(2)، ديسمبر.
- **صاليبا، جميل.**(1982). *المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية*، الجزء الثاني، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت.
- **القزويني، أبو الحسين.(1969).** معجم *مقاييس اللغة*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الجزء الخامس، مطبعة دور الكتب المصرية.

- Boquet, Damien & Lett, Didier, (2018)*Les émotions à l'épreuve du genre*, *Clio. Femmes, Genre, Histoire*, Éditeur Belin, 11 juillet.
- Boudon, Raymond (1979), *La logique du social: Introduction à l'analyse sociologique*, Paris, Hachette.
- Crozier, Michel & Friedberg, Erhard, (1977)*L'acteur et le système: Les contraintes de l'action collective*, Paris, Éditions du Seuil, 492p (collection Points.
- Fraser, Nancy,(1977) *Justice Interruptus: Critical Reflections on the "Postsocialist" Condition*, New York: Routledge,; traduit par Stéphane Haber, Paris, La Découverte.
- Le Breton, David, (2004)*Les passions ordinaires: Anthropologie des émotions*, Petite Bibliothèque Payot, Paris.
−**Parsons, Talcott**, (1951)*The Social System*, New York, Free Press.

<u>التقارير الرسمية والتشريعات</u>

- مدونة الأسرة المغربية، الظهير الشريف رقم 1.04.22 الصادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004)، بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، المادة: 4.
- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يناقش القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، وتأثير ذلك على النساء والفتيات في مجال حقوق الإنسان، ص:4.
- تقرير اليونيسف، حول مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال وزواجهم القسري، في سياق اتفاقية حقوق الطفل، وتضمين المفاهيم في مدونة الأسرة، المادة: 209.